الحملة العالمية لحركة سياسة التعليم بشأن التقشف وقيود فاتورة الأجور في القطاع العام

خلفية

هناك حاجة إلى أكثر من 69 مليون معلم جديد للوصول إلى الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. غير أن التقشف وقيود فاتورة الأجور العامة تؤدي إلى تفاقم النقص العالمي في المعلمين.

على الرغم من جائحة كورونا يوضح جائحة الطبيعة الحرجة لعمل المعلمين ، وقد استجابت الحكومات بخفض تمويل التعليم. تم تخفيض ميزانيات التعليم في نصف جميع البلدان ، وفي ثلثي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. علاوة على ذلك ، يواصل صندوق النقد الدولي توجيه البلدان المقترضة للحد من الإنفاق على الخدمات العامة بما في ذلك التعليم وخفض أو تجميد فاتورة أجور القطاع العام.

كشفت الأبحاث في 15 دولة أن تخفيضات صندوق النقد الدولي قد أضافت ما يقرب من 15 مليون دولار أمريكي. وهذا يعادل تقليص أكثر من 3 ملايين مدرس ابتدائي. في تلك البلدان الخمسة عشر ، فإن ارتفاعاً بمقدار نقطة واحدة فقط في النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي الذي يتم إنفاقه على فاتورة أجور القطاع العام من شأنه أن يسمح بتعيين 8 ملايين معلم جديد ، وهو ما يعالج تقريبًا جميع حالات نقص المعلمين.

إن فرض قيود فاتورة رواتب القطاع العام يمنع توظيف المعلمين الجدد الذين تشتد الحاجة إليهم ويحد من الأجور المنخفضة بالفعل للعاملين في مجال التعليم. يؤدي هذا إلى اكتظاظ الفصول الدراسية ، وارتفاع نسب التلاميذ إلى المعلمين ، وأعباء عمل المعلم التي لا يمكن التحكم فيها ، ومهنة غير جذابة للشباب.

ظروف عمل المعلم هي نفس ظروف تعلم الطالب. لذلك من الضروري أن ينهي صندوق النقد الدولي قيود فاتورة الأجور العامة ، وأن تستثمر الحكومات في إمدادات كافية من المعلمين المؤهلين والمدربين تدريباً جيداً لضمان جودة التعليم للجميع.

لقد حان الوقت لإدراك أن المعلمين ليسوا تكلفة بل استثماراً حاسماً للتعليم الجيد. حان الوقت لوضع حد للاستخدام الفاضح لقيود فاتورة أجور القطاع العام من قبل صندوق النقد الدولي ووزارات المالية التي تعيق القدرة على توظيف المزيد من المعلمين (حتى في حالة وجود نقص) أو لدفع رواتب أكبر للمعلمين (حتى عندما يكون المعلمون منخفضين. يدفع)

التوصيات

تدعو الحملة العالمية للتعليم الحكومات إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

يجب على الحكومات تنفيذ المجموعة الكاملة من التوصيات على النحو المبين في دعوة قمة تحول التعليم للعمل بشأن تمويل التعليم.

يجب على الحكومات رفض قيود فاتورة الأجور العامة التي يفرضها صندوق النقد الدولي ، وبدلاً من ذلك تحديد زيادات طموحة في فواتير أجور القطاع العام على أساس سنوي ، يتم تمويلها من خلال إصلاحات ضريبية طموحة وتصاعدية ، لتنشيط الخدمات العامة بعد عقود من التراجع.

يجب أن تقوم الحكومات بتخطيط القوى العاملة على المدى الطويل ، والتنبؤ بعدد التعيينات اللازمة لإنهاء نقص المعلمين الوطنيين ، والقيام باستثمارات كافية لتوظيف عدد كافٍ من المعلمين المدربين والمؤهلين لتلبية النسب الدولية بين التلاميذ والمعلمين.

يجب على الحكومات الانخراط في حوار اجتماعي ومفاوضة جماعية مع نقابات التعليم لضمان حصول جميع العاملين في مجال التعليم على رواتب وظروف عمل لائقة.

تدعو الحملة العالمية للتعليم صندوق النقد الدولي إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

يجب على صندوق النقد الدولي أن يشير بوضوح للبلدان وكيف ومتى سيتوقف عن فرض سقوف للأجور.

يجب أن يستجيب صندوق النقد الدولي للتوصية الواردة في دعوة قمة تحويل التعليم إلى العمل لمعالجة العقبات مثل قيود فاتورة رواتب القطاع العام التي تمنع زيادة الإنفاق على التعليم وتدافع عن السياسات التي ستسمح بتوظيف جديد كبير للمعلمين المحترفين أينما كان هناك نقص.

يجب على صندوق النقد الدولي إجراء مراجعة تفصيلية لمكتب التقييم المستقل لاستخدام صندوق النقد الدولي لقيود فاتورة أجور القطاع العام وتأثيرها على التعليم.

يجب على صندوق النقد الدولي التأكد من أن الناس هم محور تخطيط سياسة الاقتصاد الكلي ، حيث أن الأزمات العالمية الحالية المتعددة مربكة لتسبب المعاناة ، لا سيما للفئات الأكثر ضعفاً.

يجب على صندوق النقد الدولي أن يفي بالالتزامات الواردة في دعوة التمويل للعمل التي تم تقديمها في قمة تحويل التعليم لضمان حد أدنى للإنفاق الاجتماعي على التعليم وتعزيز المجتمعات المرنة من خلال خدمات عامة جيدة التمويل.

ستتخذ الحملة العالمية للتعليم الإجراءات التالية:

ستراقب الحملة العالمية للتعليم وتتبع تمويل التعليم من خلال مرصد التمويل العالمي.

ستكشف الحملة العالمية للتعليم وتعارض المشورة السياسية لصندوق النقد الدولي حيث تؤثر سلبًا على الحق في التعليم وستعزز البدائل التقدمية للتقشف.